

Distr.: General
16 June 2020
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البنديان 4 و 113 من جدول الأعمال

انتخاب رئيس الجمعية العامة

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

رسالة مؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتوجه إليكم للإشارة إلى الانتخاب المقبل لرئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، وانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي ستعقد بصورة متزامنة في 17 حزيران/يونيه 2020، في قاعة الجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أكرر التأكيد على أن جمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة التزاماً كاملاً بالأمم المتحدة وكل ما تتبناه وتمثله، ولذلك فإنها تعلق أهمية كبيرة على الانتخابات المشار إليها.

وفي ضوء ما تقدم، إنني مضطر إلى الإشارة إلى حالة ما زالت مستمرة منذ أواخر عام 2019، وهي تمنع وفد بلدنا اليوم من ممارسة حقه في التصويت في الجمعية العامة، لأسباب خارجة تماماً عن إرادتنا.

وكما تعلمون، فقد أصبحت فنزويلا، منذ 1 كانون الثاني/يناير 2020، ضمن قائمة البلدان التي عليها متأخرات في دفع اشتراكاتها المالية، بموجب أحكام المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة. وهنا، لا بد لي من التشديد على أن بلدنا، بوصفه عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، كان لديه دائماً كل من الاستعداد السياسي والقدرة المالية على الوفاء، في حينه، بما عليه من مستحقات للمنظمة.

غير أن تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير قانونية على بلدنا قد منعنا من النجاح في تحويل الأموال المطلوبة إلى حسابات مصرفية للأمم المتحدة لا تقع في الولايات المتحدة فحسب، بل أيضاً في بلدان أخرى. وفي كل مرة حاولنا فيها القيام بتحويل إلكتروني للموارد، رفضت المعاملات أو أعيدت إلى حساباتنا المصرفية - في أفضل الحالات - بينما تم



تجميدها أو مصادرتها في حالات أخرى، عملاً بالامتثال للجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على فنزويلا أو التهديدات التي وجهتها حكومة الولايات المتحدة إلى تلك المؤسسات المالية.

ولعلكم تذكرون أنه قد وجه انتباهكم إلى هذه الحالة منذ العام الماضي، عندما طلبنا لأول مرة أن تبذلوا مساعيكم الحميدة للتواصل مع السلطات المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إيجاد وإنشاء مسار مالي يسمح بالنقل الآمن لمواردنا لتسوية ما علينا من مستحقات للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، التمسنا أيضاً المساعي الحميدة للجنة العلاقات مع البلد المضيف، منذ أوائل عام 2020، مع مراعاة أن هذه الحالة تمثل انتهاكاً واضحاً لاتفاق المقر، ولا سيما المادة 27 منه، لأنها تمنع وفدنا من الاضطلاع بمسؤولياته "بصورة كاملة وفعالة". كما جرت اتصالات ثنائية مع ممثلين من البلد المضيف، ولكن لم يرد أي تعقيب على الإطلاق حتى الآن.

وفي الآونة الأخيرة، وُجّه انتباه رئيس الجمعية العامة إلى هذه المسألة، ومن خلاله، إلى لجنة الاشتراكات. وفي رسالة مؤرخة 6 أيار/مايو 2020، زوّدنا أعضاء اللجنة بالمعلومات والأدلة ذات الصلة التي تثبت أن عدم وفاء فنزويلا بمدفوعاتها والوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالميزانية مع الأمم المتحدة هو نتيجة لظروف خارجة عن إرادتها، ولذلك طلبنا إلى اللجنة في ذلك الوقت أن تمنحنا الإعفاءات المنصوص عليها في المادة 19 من الميثاق. وقد تم توضيح ذلك في عرض قُدّم عن طريق التداول بالفيديو في 2 حزيران/يونيه 2020 أمام اللجنة. ومع ذلك، فقد أبلغنا بصورة غير رسمية بأن ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عرقلاً طلبنا في اللجنة التي تتخذ فيها القرارات بتوافق الآراء.

ولا نبالغ إذ نشدد على أننا لا نطلب هنا الإعفاء من الديون أو التنازل عن التزاماتنا الدولية. ولدينا في حوزتنا المالية اللازمة للوفاء بمسئولياتنا للأمم المتحدة، ولدينا المال لدفع الحد الأدنى اللازم (21 552 932,00 دولاراً)، ونحن حريصون على القيام بذلك، لا سيما لكي نتمكن من ممارسة حقوقنا وامتيازاتنا ممارسة كاملة كدولة عضو كاملة العضوية في المنظمة، بما في ذلك التصويت في الجمعية العامة. غير أنه يتعين، للقيام بذلك، تحديد مسار مالي للنقل الآمن لتلك الموارد إلى حسابات مصرفية للأمم المتحدة، وهو ما يستلزم ألا تقدم حكومة الولايات المتحدة مساعدتها فحسب، بل أن تتقيد بالتزاماتها في حد ذاتها بوصفها البلد المضيف لمقر الأمم المتحدة.

واليوم، إن إنشاء مثل هذا المسار المالي أمر أساسي، لأنه لا يمكننا، كما في وسعكم أن تتخيلوا، في المرحلة الراهنة، ونحن نواجه، كبقية العالم، الآثار المدمرة لأسوأ جائحة تواجهها البشرية في السنوات المائة الماضية، أن نسمح بالمخاطرة بأموالنا وبمصادرتها لأسباب غير قانونية وتعسفية، لأن هذه هي بالتأكيد الموارد اللازمة أكثر من أي وقت مضى في الداخل لمعالجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن حكومتنا ستواصل بذل كل الجهود اللازمة للتغلب على هذه الحالة المؤسفة في أقرب وقت ممكن.

وفي غضون ذلك، إننا على ثقة من أن مشاركتكم الشخصية في هذه المسألة، بصفتمكم المسؤول الإداري الأول في المنظمة، ستكون أساسية لضمان الدفاع عن حقوق وامتيازات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واحترامها، دون تمييز، وأن البلد المضيف لمنظمتنا لا يسيء استخدام دوره بصفته هذه، وبدلاً من ذلك، يلتزم بنص وروح اتفاق البلد المضيف على السواء. ولذلك إننا ندعوكم إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى ضمان عدم حرمان الدول الأعضاء من ممارسة حقوقها وامتيازاتها في الأمم المتحدة، بما في ذلك

المشاركة صوتاً وتصويتاً في الجمعية العامة، لأسباب خارجة عن إرادتها، ولا سيما عندما يكون ذلك نتيجة لتطبيق سياسة قسر غير قانونية تنتهك المبادئ ذاتها التي يستند إليها الميثاق التأسيسي لمنظمتنا والتي نُنددُ بها بشدة أمام العالم.

وأخيراً، أرجو بكل احترام أن تبذلوا مساعيكم الحميدة لتعميم هذه الرسالة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإعلامها على النحو الواجب وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 4 و 113 من جدول الأعمال.

(توقيع) صمويل مونكادا

السفير

الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة
